

اقتصاد

توضيح

المصرف الدولي للتجارة والتمويل: حققنا أرباحاً تشغيلية فعلية رغم صعوبة الظروف

تحية طيبة واحترام
إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم الموقرة في العدد ٢٨١١ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨ بعنوان «أرباح المصارف الخاصة تهوي بسبب الدولار والودائع تزداد خلال ٩ أشهر».

فايننا نود أن نتفقدوا بالعلم بأن ما ورد في هذا المقال لا ينطبق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل على اعتبار أن إدارة المصرف قامت على مدار السنوات الخمس الماضية بإيماناً منها بمتانة الاقتصاد السوري وقدرته على النهوض من الأزمات ومراهنة منها على قوة الليرة السورية بالتحول لإحتمال تحسن سعر صرف الليرة السورية وأخذت بتكوين مخصصات كافية لمواجهة أي خسائر محتملة قد تظهر في المستقبل حيث استوعبت هذه المخصصات الخسائر الناتجة عن تحسن سعر الصرف خلال عام ٢٠١٧ الأمر الذي أدى إلى تحقيق البنك بنهاية العام الفائت أرباحاً تشغيلية فعلية ممتازة تعكس متانة المركز المالي للمصرف على الرغم من صعوبة الظروف التي مر بها القطاع المصرفي.

شاكرين حسن تفهمكم، ونأمل من هذا التوضيح إيصال الحقائق للجمهور والمساهمين والقطاع المصرفي حيث اقتضى التنويه.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل دائرة العلاقات العامة

هنا غانم

أجندة شاملة عن حلب أعدتها وزارة الصناعة تتعلق باحتياجات منشآت القطاع العام الصناعي في محافظة حلب وما تم تنفيذه من أعمال وما هو مقر تنفيذ العام ٢٠١٨. حصلت «الوطن» على نسخة منها تتحور حول إعادة إقلاع المنشآت الصناعية وتأهيل الشبكات الكهربائية ومراكز التحويل لتغذية تلك المنشآت بالطاقة الكهربائية إضافة إلى شبكات المياه والصرف الصحي مع اعتماد خطة واضحة لإسعاف الجهات التابعة لوزارة الصناعة في حلب، وبالارقام تبين أنه بلغت قيمة المشاريع المطلوبة لتنفيذها من المؤسسات التابعة للوزارة خلال عام ٢٠١٨ نحو ٥,٨٢٢ مليار ليرة في حين بلغت قيمة المشاريع المنقذة فيها لعام ٢٠١٧ نحو ١,٧٣٩ مليار ليرة سورية.

البداية من المؤسسة العامة للصناعات التسيحية ففي شركة الغزل التي تعرضت شركتها في حلب لأضرار جزئية ويمكن إعادة تأهيلها حيث تم ترحيل الأنقاض وترميم الأسوار والأبنية وتجهيز صالات النسيج من قبل عمال الشركة كما تم تجهيز وصيانة مولدة كهربائية وحالياً قيد تجارب التشغيل وهناك عقد لشراء مولدة جديدة استطاعة ١ ميغا، يتم حالياً تجهيز خطي لإنتاج الألبسة الجاهزة والألبسة الداخلية في إحدى صالات الإنتاج. قيمة الأعمال المنقذة ١١٥ مليون ل.س. خلال عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨ تتم حالياً الاتصالات مع الشركة الإيطالية بنتر لتوريد عمل إنتاج النسيج (بعقد مقابضة)، حيث تم توقيع عقدين مع السورية للشبكات والشركة السورية للكاتبات بقيمة ٣٠٠ مليون ل.س. لتوريد لوحات وكابلات كهربائية، وشركة كهرباء حلب تطالب بمبالغ مالية كبيرة لتأمين التغذية

٥,٨ مليارات ليرة لمشاريع «الصناعة» في حلب خلال ٢٠١٨



وتأهيل مبنى الإدارة وقيمة الأعمال المنقذة ١٩٩ مليون ل.س. لعام ٢٠١٧. وفي أجندة المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية والمطوب تنفيذها خلال عام ٢٠١٨ تبلغ ٢٥١٥ مليون ل.س. وبخصوص المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء تم تأهيل المباني وتجهيز التغذية الكهربائية ولوحات التحكم لأفران الصهر وتجهيز صالة التشغيل وتأمين الأجزاء المخبرية وبلغت قيمة الأعمال المنقذة ٩٩ مليون ل.س. وفي خطة ٢٠١٨ تشمل تشغيل أفران الصهر وبلغت قيمة الأعمال المطلوب تنفيذها لعام ٢٠١٨ ٦٠ مليون ل.س.

وفي المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وفي شركة الكابلات تم ترحيل الأنقاض والخردة المعدنية ويتم استكمال تأهيل صالة خط كابلات التوتر المتوسط

الكهربائية حيث بلغت تقديراتها لتأمين التغذية الكهربائية للشركة ٦٠٠ مليون ل.س. قيمة الأعمال المطلوب تنفيذها خلال عام ٢٠١٨ تبلغ ٢٥١٥ مليون ل.س. وبخصوص المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء تم تأهيل المباني وتجهيز التغذية الكهربائية ولوحات التحكم لأفران الصهر وتجهيز صالة التشغيل وتأمين الأجزاء المخبرية وبلغت قيمة الأعمال المنقذة ٩٩ مليون ل.س. وفي خطة ٢٠١٨ تشمل تشغيل أفران الصهر وبلغت قيمة الأعمال المطلوب تنفيذها لعام ٢٠١٨ ٦٠ مليون ل.س.

وفي المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وفي شركة الكابلات تم ترحيل الأنقاض والخردة المعدنية ويتم استكمال تأهيل صالة خط كابلات التوتر المتوسط

الليرة تتحسن.. والدولار يلامس

٤٥٠ ليرة هبوطاً بسبب زيادة العرض

الوطن
شهدت الليرة السورية أمس تحسناً ملحوظاً في سوق الصرف، إذ خسر دولار السوق السوداء أمس نحو ١٧ ليرة سورية، إثر زيادة ملحوظة في العرض، مسجلاً بذلك تراجعاً بنحو ٣,٦ بالمئة في دمشق، وذلك حسب تأكيدات مصادر في السوق، إذ تراوحت أسعار الصرف أمس بين ٤٥٥ و٤٥٩ ليرة سورية، بينما كان يتداول أمس الأول على سعر وسطي ٤٧٢ ليرة للدولار، بينما شهد سعر انخفاضاً قرب ٤٥٠ ليرة في بعض المحافظات التي كان السعر قد لاسم فيها مستوى ٤٧٠ ليرة للدولار، وذلك وسط استقرار في سعر الصرف الرسمي، إذ يحافظ مصرف سورية المركزي على سعر ٤٣٤ ليرة للدولار لتسليم الحوالات، من دون أن يحرك السعر كاستجابة للتغيرات في السوق السوداء.

لا توجد أسباب واضحة لهذا التغير المفاجئ في سعر

ليبيا رؤية الوزارة حول الموضوع، وأن حالة التفاهم الحاصلة مع وزارة الصحة هي مفيدة لأنها أول مهم في تطوير ملف التأمين الصحي وجودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، حيث يتركز الجهد حالياً على إحداث فيكل جديد لتأمين الصحي برعاية مشتركة بين قطاع التأمين ووزارة الصحة كونها قادرة على لعب دور مهم في تحسين وتطوير خدمات التأمين الصحي خاصة لجهة قدرتها على التعامل أكثر مع مزودي الخدمات الصحية مبيناً أن معظم الأفكار التي تدور حول الهيكل الجديد لتأمين الصحي هي إما صندوق أو هيئة أو شركة، ليبقي الهدف نفسه تطوير واقع التأمين الصحي.

الإعلام عن حوادث المركبات وتحديد مواقعها أصبح عبر الموبايل

عبد الهادي شياط

بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العشي لد.الوطن، أن موعد إطلاق خدمة عين الهيئة سيكون في ٢٤ الشهر الجاري، وأنه تم تحميل تطبيق جديد على الخدمة إضافة للتأمين الصحي خاص بالتأمين الإلزامي، حيث يمكن من خلال هذا التطبيق المتوافر على جهاز المحمول للمؤمن له أن يقوم فوراً بالإخبار عن وقوع الحادث وهو الأمر الذي يسمح بتحديد موقع الحادث وإعلام شركة التأمين المعنية بتأمين المركبة وفي الوقت نفسه تقدم الخدمة المعلومات نفسها لهيئة الإشراف على التأمين ما يتيح

لها متابعة ومراقبة إجراءات الصرف المالي المتعلقة بالحدث من شركة التأمين المعنية. كما بين العشي أن هذه الخدمة تسهم في إحداث خريطة في نهاية العام ٢٠١٨ تظهر توزع ومناطق انتشار حوادث المركبات في سورية. وفي سياق متصل يعمل الهيئة، بين العشي أن حالة التفاهمات مع وزارة الصحة حول تطوير وتحسين ملف التأمين الصحي وضبط حالات التجاوز والمخالفات وتحسين واقع الخدمات التي يتلقاها المؤمن له من مزودي الخدمات وشركات الإدارة للنفقات الطبية، بدأ يأخذ طابعاً أكثر جدية واهتماماً وأن الهيئة تلقت أول مذكرة من وزارة الصحة

الغربي: ١١ مجمعاً تنموياً في ٦ محافظات هذا العام

علي محمود سليمان

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن الوزارة ستعمل خلال عام ٢٠١٨ على تنفيذ مجمعات تنموية في عدد من المحافظات لتكون هذه الخطوة هي أهم بند ضمن خطة عمل الوزارة للمعام الحائلي وذلك للمساهمة بتنمية الريف السوري. وفي تصريح لد.الوطن، أوضح الغربي أن عدد المجمعات التنموية التي سيتم بناؤها يبلغ ١١ مجمعا تنموياً وهي تندرج ضمن المرحلة الأولى التي سيتم تنفيذها في العام الحالي في أرياف محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة ومحض والسويداء ودرعا لتتبعها مرحلة ثانية لتوسع المجمعات وإقامة مجمعات جديدة في محافظات حلب وحماة والسويداء وأرياف دمشق ودرعا.

والتف الغربي إلى أن هذه المجمعات سوف تضم كافة الخدمات بالريمة ومنطقة القلمون، المنطقة الصناعية في حوش بلاس، مدينة الفقيرة التي تزداد كل يوم. إضافة إلى مناطق السبينة مزرة فضلون، معلولا، بيرود، النبك، قارة، منطقة الكباس، البرد، الزبداني، مضايا، بقين، هريرة، أقر، داريا، جزء من منطقة الغضمية الشام، قديسا والهامة، عين الفيجة، تجمع مفرق حبيرة، تجمع الزاوية، تجمع السبينة.

١٥٧ مليار ليرة خسائر «الكهرباء» في ريف دمشق

قصي المحمد



بالخدمة واحدة منها في مدينة حرمانا منطقة «ف الصخر» مؤخراً وأخرى في مدينة صحنيا لمعالجة الحموات في تلك المناطق ليتم التنسيق مع رؤساء البلديات تأمين مواقع لإنشاء محطات تحويل جديدة في عدة مناطق في ريف دمشق، إضافة إلى مد مخارج متوسطة من محطة باب شرقي - حرمانا على مرحلتين.

كما تضمن التقرير عرضاً لأعمال الشركة ضمن نطاق التكنولوجيا، مبيناً أنه تم أتمتة العمل من خلال القراءة

بلغت القيمة الإجمالية للأضرار التي لحقت بتملكات الكهرباء في ريف دمشق نحو ١٥٧ مليار ليرة سورية منذ بداية الحرب ولغاية تاريخه، حيث طالت الممتلكات العامة والأبنية والتجهيزات الكهربائية والمبنى التحتية.

وبين تقرير صادر عن الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن الشركة نفذت معظم المشاريع الواردة في خطتها الاستثمارية للعام الماضي، مشيراً إلى أنه تم تنفيذ ١٦٣ مركزاً تحويلياً جديداً منها أرضية وأخرى هوائية موزعة على مختلف مناطق الريف الآمنة، إضافة إلى توسيع استطاعة ما يقارب ٤٤ مركزاً تحويلياً من خلال التنسيق مع المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء لمعالجة الحموات الزائدة على الشبكة نتيجة ضخايف الاستهلاك.

وفيما يتعلق بتربيك العدادات، بين التقرير أن محافظة ريف دمشق ركبت أكثر من ١٢,٥ ألف عداد جديد مع استبدال أكثر من ٢٠ ألف عداد بسبب أعطالها أو من أجل تحويلها إلى عدادات إلكترونية.

ولفت التقرير إلى أن كهرباء ريف دمشق قامت بوضع محطات ناقلتين للكهرباء

بالتوجه للوصل إلى عدادات مراكز التحويل الخاصة، وتوجيه رسائل الكترونية إلى كبار المشتركين بقيمة الفواتير الصادرة، والاستعلام عن الفواتير الصادرة للمشتركين من خلال خدمة الموبايل «الدفع الإلكتروني» تجريبياً.

كما تمت إعادة تأهيل الشبكات الكهربائية من خلال خطة الإعمار في المناطق التي جررها الجيش السوري من المجموعات الإرهابية المسلحة في مناطق المناطق الصناعية

مقترحات لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي عامة وبعيدة عن العمل التنفيذي

باهتمام الاقتصاديين وخبراء الإدارة

للناشئة

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للناشئة بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الإلكتروني: eco@alwatan.sy

بعد الاطلاع على مقترحات اللجنة الخاصة بدراسة القطاع العام الاقتصادي لإصلاحه وتطويره المشكلة بالقرار رقم ٧٨٥/٢٢/٢٢ تاريخ ٢٠١٧ التي يرأسها وزير الأشغال العامة والإسكان وضمت في عضويتها وزراء الاقتصاد والمالية والصناعة والتنمية الإدارية والأمن العام في رئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة تخطيط الدولة، وممثل عن المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء وأخر عن اتحاد نقابات العمال.. نرى أن المقترحات تتأسس بالصيغة العامة لذا نصلح أن نستخدم لدراسة قطاعات أخرى داخلية أو خارجية فجمع الدراسات تتطلب تحليل الواقع، وتوصي بتعزيز الدور والإصلاح وفقاً للتحديات السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبضرورة تعزيز الإنتاجية وزيادة المرونة، وضرورة تحديد برنامج زمني لتصبح المؤسسة تنافسية وواجبة.. الخ، ولكن ما العقبان العامة التي سببت هذه المقترحات والتي أدت لتراجع القطاع العام الاقتصادي؟

هذه المقترحات العامة تطلب تقديمها ثمانية أشهر ليتم إعطاء ستة أشهر للوزارات لتنفيذها من خلال إعداد الدراسة والمقترحات والصفوفة الزمنية اللازمة لإصلاح المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي المرتبطة بها، وذلك بالتنسيق مع لجنة القرار ٧٨٥ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢ وفق معايير وآليات نموذجية تضعها اللجنة!

يشعر القارئ أن واضع المقترحات لجنة بعيدة عن العمل التنفيذي، أما أن تكون اللجنة من أعلى المستويات الوظيفية الاختصاصية التنفيذية تجعلنا نستغرب عمومية الطرح.

هذه المقترحات تحتاج لتنفيذها من اللجان التي ستكونها الوزارات سنوات إذا استطاعت الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة للدراسة والمتوفرة بشكل جد تفصيلي لدى أعضاء اللجنة المقترحة. إضافة للمستوى العلمي والمهني العالي الذي يجب أن تتصف به هذه اللجان فوضع معايير وآليات نموذجية ليس بالأمر العادي.

المؤسسة وضعافاً بالمنافسة مع القطاع الخاص.

٤- الحوافز والعقوبات: من أهم أسباب تراجع القطاع العام فالعقوبات بمجملها ليست رادعة وفق قانون العاملین الموحّد وخاصة في ظل الأجور الضعيفة ما يجعل نتائج العقوبات ليست بذات جدوى، إضافة لبعض المفاهيم السلبية في الثقافة العامة لجتمعتنا التي تعد من أهم العقبات التي تقف بوجه الإدارة في تقييم سلوك العامل المهنل بعمله وبالمقابل الحوافز وخاصة المكافآت التي هي قليلة بشكل عام ويطلب إقرارها مجموعة من الإجراءات الروتينية التي تفقد أهميتها والفضل الأكبر هو بتوزيعها فنادراً ما تكون موزعة وفقاً للجهد والعمل أو وفقاً للعامل الشخصي، وإذا رغب المدير في عدم الشخصنة يوزعها بالتساوي على جميع العاملين لديه ما يجعلها محبطة بدلاً من أن تكون مشجعة، فالعامل المنتج الشغيط يصاب بالإحباط وقد يتراجع عن نشاطه، أما المهنل فتؤكد له المكافأة عدم الربط مع العمل ما يجعله متابراً على إهماله الوظيفي.

لذا يجب أن توزع وفقاً لتقييم العاملين السنوي الذي يجب أن يتم وفقاً لمعايير علمية ومهنية تأخذ بالمؤهّل والخبرة والالتزام الوظيفي ودقة التنفيذ والفكر الإبداعي الذي يطرأ غالباً حولاً لمشكلات تواجه التنفيذ.

٥- التدريب والتأهيل: مهمل بشكل كبير بالقطاع العام ما يؤخر الإهمال أداءه لعدم مواكبة موظفيه للتطورات العلمية والمهنية وهذا يؤثر على الإنتاجية وعلى المنافسة من حيث الجودة والكلفة والسعر والتسويق، ما يتطلب وضع الخطط اللازمة لرفع مستوى الكوادر في القطاع العام بجميع أنواعها الفنية والإدارية والبحثية من خلال دورات داخلية أو خارجية يتم ترشيح الموظفين لها بحيادية كاملة ووفق ما يتطلبه العمل وليس وفقاً للمصالح الخاصة التي تغلب على الترشيح وخاصة الخارجي.

٦- قواعد البيانات: مهمة بشكل كبير في القطاع العام والأساس الإحصاءات بكل أنواعها الإنتاجية، التسويقية، المالية، الإدارية... إلخ وكلها ضرورية جداً لاتخاذ

القرارات ولوضع الخطط ولتصحيح الانحرافات ولتوزيع المكافآت، فلماذا تمكنت الإدارة من تنظيم بياناتها بشكل علمي وحرصت على تأمين كل البيانات اللازمة لعملها سهل عليها عملها الإداري وأنتج قرارات أكثر دقة وموضوعية وحيادية.

ب- مقترحات خاصة: تواجه القطاع الاقتصادي مشكلات داخلية تختلف من وزارة لأخرى ومن قطاع لقطاع، لذا نقتراح لمعالجة هذه المشكلات الداخلية ما يلي: تشكيل لجنة في كل وزارة يتصف أعضاؤها بالمهنية والخبرة والشهادة المناسبة لعمل اللجنة والنزاهة والشجاعة.

١- تقوم اللجنة بدراسة مدى تحقيق المؤسسة للخطط الموضوعية ومدى تنفيذ هذه الخطط (بعد مراجعة الخطط الموضوعية وفقاً لإمكانات المؤسسة الاقتصادية المالية والتقنية والبشرية فكم من الخطط وضعت من دون مستوى المؤسسة لذا تنفذ الخطة ١٠٠ بالمئة أو ١٥٠ بالمئة فيتم مكافأة الإدارة لإنجازاتها وهي بالتحقيق لم يتجاوز فقط ٦٠ بالمئة من إمكانات المؤسسة.

٢- تحديد الانحرافات عن الخطة وأسبابها فالجزء غير المنفذ يبيلور واقع العمل وخاصة إذا تمت دراسة عدد من السنوات السابقة لتحديد مدى تكرار الصعوبات ذاتها ليتم تحليل هذه الصعوبات وتوصيفها وتحديد أسبابها واقتراح الحلول لمعالجتها وترفع محضرها مباشرة للوزير المختص.

٣- يدرس الوزير المختص محضر اللجنة ومقترحاتها فإذا وجد المقترحات مناسبة يتخذ القرارات اللازمة وفقاً، فيضع المقترحات يمكن تنفيذها من الوزير مثل عدم كفاية الأموال المخصصة للقطاع أو عدم أهلية الإدارة بالشكل اللازم فيتم تنفيذها وقد يحتاج تنفيذها قرارات من جهات أعلى، فيتم رفع مذكرة بذلك لهذه الجهات تتضمن المشكلة واقتراح الحل ما يؤمن استمرار العمل بالشكل المناسب.